العرب
السبت 2020/03/14
السنة 42 العدد 11646

هل تنجح الوساطة الأفريقية في ليبيا حيث فشلت الأمم المتحدة

انتهاك حظر الأسلحة واستقدام المقاتلين الأجانب أبرز التحديات

يمثل انخراط الاتحاد الأفريقي بشكل أكبر في الأزمة الليبية من خلال رعاية وساطة بين الأطراف المتنازعة منعرجا جديدا قد يحمل معه متغيرات عجزت الوساطات الدولية والأممية عن تحقيقها، لكن الاتحاد الأفريقي المثقل بالإخفاقات في إيقاف الحروب التي تنهش القارة أمام مهمة معقدّة لأزمة ليبية شديدة التعقيد وكثيرة تشابك الأجندات.

التدخل الأجنبي يعقد الوساطة

طرابلس – تعددت الوساطات في الأزمة الليبية لكن مصيرها كان الفشل إلى حدّ الآن، فلا الأمم المتحدة حققت تقدما في ملف تسوية النزاع الليبي بشقيه السياسي والعسكري ولا دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا) كانت أكثر حظا، فيما يشكك مراقبون في إمكانية توصل وساطة أفريقية لحلول جدية قادرة على اختراق جدار الأزمة بين الفرقاء في ليبيا.

ويرى هؤلاء أن الحل يجب أن يكون من الداخل عبر حوار ليبي- ليبي بعيدا عن التأثيرات الخارجية التي عادة ما تكون مبنية على مصالح وأجندات لا تراعي مصلحة البلاد.

وأعلن ثلاثة رؤساء أفارقة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثلون عن كلّ من الأمم المتّحدة والحكومتين الجزائرية والمصرية في ختام اجتماع في الكونغو الأسبوع الجاري أنّ أديس أبابا ستستضيف في يوليو المقبل مؤتمرا للمصالحة بين أطراف النزاع في ليبيا.

جان كلود غاكوسو

ندين انتهاك حظر الأسلحة وإرسال المقاتلين إلى ليبيا

وجاء في البيان الختامي الذي ألقاه وزير خارجية الكونغو جان كلود غاكوسو أنّ "مجموعة الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي قررت عقد المؤتمر الوطني بين الأطراف الليبية في شهر يوليو 2020 في أديس أبابا بإثيوبيا طبقا للقرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي عام 2018".

وأضاف "تؤكد مجموعة الاتصال إدانتها القوية للتدخلات وانتهاك حظر الأسلحة، ووجود وإرسال واستخدام المقاتلين الأجانب في الأراضي الليبية".

والاجتماع الذي ترأسه رئيس الكونغو دينيس ساسو شارك فيه نظراء الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا والتشادي إدريس ديبي إتنو، ورئيس مفوضية الاتّحاد الأفريقي موسى فكي محمد، ورئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي. وهذا ثاني اجتماع تستضيفه الكونغو منذ قمة برلين حول ليبيا في يناير.

وعقد الاجتماع الأول في برازافيل في 30 يناير، وقد أعربت يومذاك الجزائر، التي تدعو كغيرها من بلدان القارة إلى وضع حدّ للتدخّل الأجنبي على الأراضي الليبية، عن رغبتها في استضافة الحوار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا.

وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي "لا شيء بات يضر بجهودنا لتسوية الأزمة الليبية أكثر من تضارب أجندات وطروحات المتدخلين"، مضيفا "أريد أن أعبر بأعلى صوت عن معارضة أفريقيا الشديدة لهذا التضارب والتناقضات في التدخلات والطروحات والأجندات الخارجية".

ويأتي اجتماع أويو بعد استقالة المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة، فيما تتحدث أوساط دبلوماسية عن ترشيح وزير الخارجية السابق رمطان العمامرة لمنصب المبعوث الأممي إلى ليبيا، وسط ترحيب تيارات الإسلام السياسي في العاصمة طرابلس.

وتواجه الوساطة الأفريقية تحديين رئيسيين على الأقل من أجل النجاح ولو جزئيا في مهامها، الأول هو حظر تدفق الأسلحة إلى البلاد كخطوة أولى تعبد الطريق نحو تفاهمات سياسية، والثاني التصدي للأجندات الخارجية وهو الأمر الأكثر صعوبة حسب مراقبين.

ورفضت حكومة الوفاق المحاصرة في طرابلس التقيّد ببند حظر دخول الأسلحة إلى البلاد، في وقت يؤيد فيه القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر الدعوات الأممية المتكررة.

وزاد التدخل التركي في تصعيد التوتر في طرابلس إذ عمدت أنقرة إلى تقديم الدعم العسكري للميليشيات المساندة لحكومة الوفاق من خلال توفير الأسلحة والمقاتلين المرسلين من سوريا من أجل تجنب خسارة المعركة أمام قوات الجيش الليبي التي تحاصر هذه الميليشيات منذ أشهر.

ومثّل إرسال المرتزقة إلى ليبيا خرقا لتعهدات مؤتمر برلين وتأكيدا على استمرار التدخلات الأجنبية في ليبيا رغم إدانة القوى الإقليمية والدولية لهذه الممارسات وخطورتها على أمن واستقرار البلد.

ويرى مراقبون أن تمسك حكومة الوفاق بالدعم التركي المقدم لها كان من أبرز أسباب فشل الوساطة الأممية، حيث تواصل أنقرة إرسال مرتزقة إلى طرابلس بالإضافة إلى قوات من الجيش التركي.

ومثل إرسال المرتزقة إلى ليبيا خرقا لتعهدات مؤتمر برلين وتأكيدا على استمرار التدخلات الأجنبية في ليبيا رغم إدانة القوى الإقليمية والدولية لهذه الممارسات وخطورتها على أمن واستقرار ليبيا.

ويدعم الرئيس التركي السراج الذي وقّع معه في نوفمبر 2019 اتفاقيات تعاون عسكري وأمني وبحري.

وفي خطوة عملية كبادرة حسن نوايا تجاه الدفع نحو حل سلمي ينهي الصراع في ليبيا، أعلن المشير خليفة حفتر أنه لا يعارض تسيير دوريات لدول الاتحاد الأوروبي على خطوط التماس لمراقبة تدفق الأسلحة.

واستبقت حكومة الوفاق هذا الإعلان، برفض المهمة الأوروبية التي ستمنع وصول الأسلحة إلى ميليشياتها، وذلك على لسان المتحدث باسم مسلحيها محمد قنونو الذي وصف المهمة بأنها عملية "مشبوهة ومتواطئة".

وقال قنونو لوسائل إعلام قطرية إن المهمة الأوروبية، التي لم تبدأ بعد، ستفشل، مضيفا "لا ننسى أن لحكومة الوفاق الحق في مواصلة تحالفاتها العسكرية العلنية ومازلنا نحتاج إلى الدعم من الدول الصديقة لمواجهة الخطر الذي يهددنا".

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن مؤخرا اعتزامه مراقبة حظر توريد أسلحة إلى ليبيا مستقبلا عبر مهمة بحرية جديدة من المقرر أن تبدأ بحلول نهاية مارس المقبل.

ويأتي رفض حكومة الوفاق المسبق للمهمة الأوروبية لمراقبة تدفق الأسلحة، وسط إدانات دولية للدور التركي القطري في تأزيم الأوضاع داخل ليبيا.

الإخوان أدوات السلطة لضرب الحراك في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – سجلت أحزاب التيار الاخواني في الجزائر، انقلابا لافتا في مواقفها تجاه الحراك الشعبي، في خطوة تعكس رغبة هؤلاء في ركوب موجة اللحاق بأجندة السلطة، لاسيما بعد التصريحات التي أطلقتها شخصيات قيادية تتهم فيها المحتجون بخدمة مخططات أجنبية تستهدف ضرب استقرار ووحدة البلاد.

ودعا رئيس حركة البناء الوطني ومرشح الانتخابات الرئاسية الأخيرة عبد القادر بن قرينة، جميع القوى السياسية والشعبية والسلطة الحاكمة، الى "التخندق" في جبهة واحدة من أجل اجهاض ما أسماه بـ " المشروع الأجنبي " الذي يستهدف ضرب استقرار ووحدة البلاد.

وشدد بن قرينة، في لقاء مع قواعد الحزب بمدينة قسنطينة على " وجود جهات مشبوهة مدعومة بأجندات خارجية تستغل الحراك الشعبي كوسيلة لإسقاط الدولة الجزائرية "، وهي الرسالة التي تطابقت مع مضمون تصريحات سابقة لرئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري، وحتى وزير الداخلية كمال بلجود.

ومنذ الإعلان عن نية السلطة في الذهاب الى انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، وحل المجالس المنتخبة الحالية، سجلت أحزاب التيار الاخواني انقلابا كبيرا في مواقفها تجاه الحراك الشعبي، ولم تتورع بعض القيادات في اتهام بعض عناصره بـ " العمالة والعمل لصالح أجندات أجنبية ".

وهو المنحى الذي ذهب فيه وزير الداخلية والجماعات المحلية كمال بلجود، لما صرح بالقول " هناك عناصر معروفة تستغل الحراك الشعبي، من أجل تنفيذ نوايا شريرة لجهات خارجية تريد النيل من وحدة واستقرار البلاد "، وألمح الى دول وحكومات بعينها دون أن يسميها.

واعتبر ناشطون ميدانيون تصريحات وزير الداخلية، تكرارا لرسائل التخويف التي كان يطلقها مسؤولون كبار في المؤسسات الانتقالية السابقة، للنيل من عزيمة الاحتجاجات الشعبية المستمرة، وأن الأجدر بهؤلاء كشف " العناصر والجهات المتواطئة " للرأي العام من أجل الاطلاع على الحقيقة، وعدم الاكتفاء بإطلاق الألغاز والدعاية التي باتت تؤدي مفعولا عكسيا على مخطط السلطة.

وتعهد بن قرينة، في لقائه مع مناضلي حركته بشرق البلاد، بأنه سيكشف على مبادرة سياسية جديدة خلال تجمع شعبي سيعقده في العاصمة، سيكون الأخير من نوعه، تنفيذا لأوامر الحكومة بتجميد كل الأنشطة السياسية والرياضية والثقافية والدراسية الى غاية مطلع الشهر الداخل، في اطار الإجراءات الاحترازية التي دخلت حيز التنفيذ لمواجهة فيروس كورونا.

وذكر المتحدث، بأن " المبادرة تأتي في إطار التصدي لأولئك الذين يصطادون في المياه العكرة، خارج الوطن وأقلية في الداخل تريد تصفية حساباتها مع مؤسسات الدولة الخاسر الأكبر هو الوطن والدولة ومؤسساتها، وأن بعض الأصوات التي تزعم الوطنية تريد خطف الحراك مثلما خطفوا التاريخ ".

وأضاف " الطابور الخامس للأسف مازال موجودا، هناك عدة مناطق مازالت تتخبط في المشاكل التنموية، سكانها يتطلعون إلى الالتفاتة إليهم بعدما حرمتهم منها العصابة التي لا تحب أي منطقة تذكرها بثورة نوفمبر المباركة ".

وتطابق تصريح بن قرينة، مع تصريحات سابقة لرئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري، اتهم فيها " التيار الديمقراطي والعلماني بالهيمنة على الحراك الشعبي، وقيادته الى أجندة افراغ المجتمع من ثوابته الوطنية والقومية والدينية "، وهو الخطاب الذي يؤكد عودة الاخوان الى معسكر السلطة، ووقوع الطلاق بينها وبين الشارع المنتفض منذ أكثر من عام.

عبد القادر بن قرينة

سنتصدى للجهات التي تريد تصفية حساباتها مع مؤسسات الدولة

ودون أن يتم الكشف لحد الآن عن أي تنسيق بين السلطة والاخوان بشأن المواقف السياسية، ومستقبل هؤلاء في المشهد القادم، في ظل الحديث عن انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة قبل نهاية العام الجاري، لا يستبعد حصول الاخوان على ضمانات حول حصصهم في البرلمان والحكومة القادمتين مقابل الطعن في الحراك الشعبي.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن استقطاب الأحزاب الإسلامية لمعسكر السلطة، سيكون في سياق صفقة سياسية ستعرف انضمام قوى سياسية أخرى اليها في قادم الأيام، بغية استخلاف الطبقة التقليدية التي لم يعد موثوقا فيها من طرف مؤسسة الرئاسة.

وعكس أحزاب التيار الاخواني التي تحذق لعبة التلون مع الوضعيات والمواقف، فان الإسلاميين المنحدرين من جبهة الإنقاذ المنحلة، وعلى رأسهم نائب رئيس الحزب المحظور علي بلحاج، وعددا من القيادات الأخرى، لا زالوا يتفادون أخذ مواقع متقدمة في احتجاجات الشارع الجزائري، للحيلولة دون الوقوع في أي صدام مع السلطة.

وتكرر شعار " لا علماني لا إسلامي.. حراكنا شعبي "، في العديد من المظاهرات الشعبية خلال الأسابيع الأخيرة، لتحييد التوجهات الأيديولوجية، والتركيز على المطالب الأساسية المتمثلة في الرحيل الكلي للسلطة وتحقيق تغيير سياسي شامل في البلاد.

واشنطن تنوّه بتعزيز الرباط حقوق الإنسان في أقاليم الصحراء

محمد ماموني العلوي

واشنطن – نوّهت الخارجية الأميركية بالوضع الحقوقي في أقاليم الصحراء المغربية، في وقت تشهد فيه مخيمات تندوف التي تديرها جبهة البوليساريو الانفصالية خروقات متعددة لحقوق الإنسان ندّدت بها أكثر من جهة.

وأكد تقرير نشرته وزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان بالصحراء المغربية أن مناخ الحريات متاح من دون تمييز في كامل أرجاء المملكة.

الفاضل أبريكة

الجزائر تتحمل مسؤولية الانتهاكات في مخيمات تندوف

وفي محور الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، أشار التقرير لحظر القانون المغربي للتعذيب، وأورد ادعاءات منظمات دولية ومحلية بوجود حالات، لكن لم يتم إثباتها، مشيرا إلى قيام المجلس المغربي لحقوق الإنسان بتدريب مسؤولي السجون وأفراد قوات الأمن في الصحراء. أما بالنسبة للمراقبة المستقلة، فقد أكد التقرير أن فرع مدينة العيون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قام بست زيارات مراقبة إلى سجنين، ووجد أن سجن العيون المحلي لا يزال مكتظا وغير مجهز بشكل كاف ليتيح للسجناء ظروف معيشية ملائمة.

وفي سبتمبر الماضي نوهت مجموعة دعم الوحدة الترابية للمغرب، المكونة من 26 دولة، بالمبادرات التي اتخذها المغرب من أجل النهوض بحقوق الإنسان في الصحراء.

وعلاوة على ذلك، سلطت البلدان الأعضاء في المجموعة الضوء على التفاعل البناء والطوعي والمضطرد بين المغرب ونظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وخاصة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآلية الإجراءات الخاصة.

وفي أبريل 2015، زارت لجنة تقنية تابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الصحراء في إطار تعاونها مع المغرب من أجل تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان، لكن الرباط رفضت وقتها أن يتم تقديم تقارير دولية عن هذه الزيارة بداعي أنها تحمل طابعا ثنائيا صرفا وليس إقليميا أو متعدد الأطراف.

وتطالب بوليساريو والدول الداعمة لها بتوسيع نطاق هيئة "المينورسو" التابعة للأمم المتحدة المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار منذ العام 1991، لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالأقاليم الصحراوية، وهذا ما رفضه المغرب ودول كثيرة داخل الأمم المتحدة، كون الهيئات الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان تقوم بدورها بشهادة منظمات عالمية.

وأكد محمد سالم الشرقاوي، رئيس منظمة السلم والتسامح وحقوق الإنسان، أن كل منظمة أو آلية دولية زارت الأقاليم الجنوبية نوهت بالخطوات التي اتخذتها المغرب خاصة في مدينتي العيون والداخلة.

وفي مقابل التنويه الأميركي بالوضع الحقوقي بأقاليم الجنوب المغربي وعدم تمييزها عن مدن الشمال، رصدت عدد من المنظمات الحقوقية داخل وخارج مخيمات تندوف، خروقات حقوقية بالجملة في حق الصحراويين المحتجزين هناك.

وأدانت الناشطة المغربية بالولايات المتحدة، ثورية حميين، الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف والقيود المفروضة على حرية التعبير والتنقل من قبل بوليساريو.

وكشفت الناشطة في جبهة بوليساريو لمعدلة زروك في كلمتها ضمن أشغال الدورة الـ43 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، عن محنة أسر الصحراويين المختفين في مراكز الاحتجاز السرية للانفصاليين جنوب غرب الجزائر.

وشجبت زروك، الأعمال الانتقامية والعقوبات المفروضة على المعارضين في مخيمات تندوف حيث دأبت قيادة بوليساريو على اختطاف الصحراويين الذين يخالفونها الرأي، والتنكيل بهم وإعدامهم، مستغلة وضعية اللاقانون السائدة بهاته المخيمات.

وندد الفاضل أبريكة، المعارض لقيادة بوليساريو، أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف الأربعاء، بالقمع والانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها قيادة الانفصاليين ضد سكان مخيمات تندوف برعاية من الحكومة الجزائرية.

وحمّل أبريكة الجزائر الانتهاكات التي يرتكبها القادة الانفصاليون ضد الصحراويين في مخيمات تندوف.

هل يصمد الحراك الجزائري أمام وباء كورونا

الجزائر- يراقب الجزائريون الأوضاع لمعرفة ما إذا كان الوباء العالمي سيقدر على ما لم تتمكن السلطة من القيام به وهو وقف الاحتجاجات الحاشدة المستمرة منذ عام.

وتنظم مظاهرات الشوارع في الجزائر العاصمة ومدن أخرى يومي الجمعة والثلاثاء ، فيما بدا المتظاهرون منقسمين بشأن النزول إلى الشوارع هذا الأسبوع.

وأمر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الخميس بإغلاق المدارس والجامعات حتى الخامس من أبريل لإبطاء تفشي فيروس كورونا المستجد بعدما قالت هيئات الصحة إنها سجلت حالتي وفاة و26 حالة إصابة.

واتخذت الحكومة بالفعل مجموعة من الإجراءات للحد من تفشي الفيروس فحظرت حضور الجماهير لمباريات كرة القدم وعلقت جميع التجمعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

لكن لم يتضح ما إذا كان هذا سيشمل احتجاجات أسبوعية هزت العاصمة ومدنا أخرى منذ أوائل 2019 وأجبرت الرئيس المخضرم عبد العزيز بوتفليقة على ترك السلطة.

وأطاحت الاحتجاجات التي تفتقر لقيادة ويطلق عليها الحراك بالعديد من كبار المسؤولين وتطالب بعزل النخبة الحاكمة وانسحاب الجيش من السياسة والقضاء على الفساد.

وقال سائق سيارة أجرة "الحراك يجب أن يستمر حتى يسقط النظام والنظام لم يسقط بعد، إذا توقفنا الآن سيولد النظام من جديد. اتفهم أن هناك خطر الكورونا لكنني سأخرج في المظاهرات". لكن جميلة بيليد، وهي أم لثلاثة أبناء وتصف نفسها بأنها داعمة للاحتجاج، قالت إنها لن تشارك.

وقالت "إذا استمر الحراك فقد ينتشر فيروس كورونا ويصاب به المزيد من الأشخاص. أنا قلقة للغاية ولن أسمح لأبنائي بالمشاركة".

وعلى الرغم من إشادة الحكومة والجيش بالاحتجاجات، فقد حاولا أيضا إخمادها من خلال الجمع بين الوجود المكثف للشرطة والاعتقالات وتقديم سلسلة من التنازلات.

وقال رئيس الوزراء عبد العزيز جراد الثلاثاء "الأزمة المتعددة الأبعاد" التي تواجه الجزائر ينبغي أن تدفع الناس إلى تقليل المطالب.